جامعة محمد خيضر – بسكرة–

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم العلوم الانسانية

المحور الثالث

المحاضرة الرابعة : أبعاد الحكم الراشد

محاضرات الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة

مقياس مشترك : ثالثة/ تاريخ ومكتبات

السنة الجامعية 2025/2024

إن تكامل أدوار الحكم الراشد مطلوب بين المكونات الثلاث : الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لتحقيق شمولية تطبيق الحكم الرشيد في أي مجتمع من المجتمعات، إضافة إلى كون المكونات الثلاث تمثل جهات رقابية على بعضها البعض، فالدولة ومؤسساتها الحكومية مراقبة من قبل مؤسسات المجتمع المدني وأفراده والدولة تتابع عمل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

<u>أبعاد الحكم الراشد:</u> تتحدد أبعاد الحكم الراشد من خلال:

أ – البعد السياسي المرتبط بطبيعة السلطة والشرعية التمثيلية، ويكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا في تجسيد الحكم الراشد من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة مفتوحة لكل المواطنين ، مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون وهيئة برلمانية مسؤولة، لها من الامكانية ما تستطيع تحقق به نظام إعلامي يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن التقني المرتبط بعملية الإدارة العامة ومدى كفاءتها وتعتبر جوهر الرشاد التي تقوم على عنصرين الرشاد الادارية والوظيفة العمومية، وهو ما يقتضي أن تكون الاداره مستقلة عن السلطة السياسية والمالية ويكون الموظفين لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم ويكون اختيارهم وفقا لمعيار الكفاءة.

ب – البعد الاقتصادي والاجتماعي والذي يتمثل في كشف الأساليب لاتخاذ القرار الاقتصادي المناسب للدولة وللعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج والسلع والخدمات على أفراد المجتمع ، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث مستويات المعيشة ونوعية الحياة من زاوية ثانية وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية أخرى.

إن التفاعل بين هذه الأبعاد الثلاث يتمثل في انه لا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون الاستقلالية عن نفوذ رجال السياسة كما لا يمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عام ة فاعلة في تحقيق انجازات في السياس ة العامة ، ولا تستقيم السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية بغياب المحاسبة والمشاركة والشفافية لذلك فان الحكم الراشد هو الذي يتضمن حك ما فعالا يستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية ،وبناء على توفر أو عدم توفر مجموع ة من المؤشرات التي تشمل هذه الأبعاد الثلاث كاملة فيما بينها يمكن قياس مدى صلاح الحكم داخل الدول ة ومدى مساهم ة السلطة السياسة في توفير الأرضية المناسبة لتمتع المواطنين بمختلف حقوقهم وضمان حرياتهم ، وتحقيق التنمية المستدامة للأجيال اللاحقة.[1]

[1] مجناح امال ،"دور الحكم الراشد في الاصلاح الاداري للمؤسسات العموميه في الدول الناميه، **مجله الأستاذ الباحث للدراسات القانونية** والسياسيه المجلد سبعه العدد 1 جوان 2022 صفحه -608 607